

من ارتفاع الوقف المذكور الذي من شرطه انه اذا افضل من
من ارتفاع الوقف المذكور الذي من شرطه انه اذا افضل من
ربعه ومعه شئ بعد المصروفه جهاته المعينه كما بالوقف فلان
ان يترى بهنقارا ويقفه على الجهات المذكوره في كما بالوقف المذكور
حسبما عين ويترى وشرح وشرطيه اشترى المشتري المسمى اعلاه من المباح
المسمى اعلاه وباعه ما ذكرناه له وملكه وسيره الجزر هذا البيع وذلك
جميع المكان العولابي ثم مبلغه كما دفع المشتري المسمى اعلاه السابع
المسمى اعلاه جميع الثمن المعين اعلاه من مال الوقف المذكور اعلاه فقبضه
منه فقبضت اما شرعيا وبكامل الشايع ثم بكتت وبعثت له كره وصحة ولو
وقف الناظر المشتري المذكور وحسب وادب وسبل رحمهم وخذوا بان الحاتم
المشار اليه اعلاه جميع مبيع المودد الموصوف اعلاه بمقتضى كلها وقفا صححا
شرعيا على صحيح ابدسه الفلايينه المذكوره اعلاه كالمعه المربوب
بها وسائر جهاتها المعينه في كتاب ونفقها الى اجرة ربيذ نازح كما لا يصح
وحسب في ارجح ان تصل شئون كما بلوقف المشار اليه عند كتاب
المسمى اعلاه الاصل الشرعي وثبتت عنده ان المبيع المعين اعلاه

من العفار والنتم والتسليم وفي المقابل في العنود وفتحنا اذا راي
المصلحة في المخاصه وتلاخذا الشفعه حيث يوجب له ذلك شرعا والمكاتبه
والاشهاد بذلك على اليمين المعتاد وفي طبعه لجزء الكثر الشرعي اليه من فلان
الذي ترقى بالملك العلابي من هونه به وحوطه وقبض جميعه في نسيم
سفلت املاكه وشاخراته واقطاعه الاماكن الفلايينه وضبطها
وتخريها سبع ما يرى سبه منها وتخرينه وتخرن ما يراخده منه من ذلك في
نصفه فلاحيه وصرفها براصره من مالها في غماره املاكه وستاخراته
وتن دواب يرسم المعالج وفي ابنا ماعساه يكون على الوكيل من دينه وطليه
وفي ذلك مغل ما فتخته المصلحة له في ذلك في عمل ما حصل له من المال والسفر الى
الملازمه اذ في صحيحه الثقات في الطريق المأمونه وان احتاط في ذلك كما
يجب على نفسه ويصرف من ماله ما تدعو الحاجة اليه صرفه على الوجه المرضي
لكله صححه شرعيه حاسه لعاني الصحة قبلها الوكيل المسمى اعلاه
منه قبلا صححا شرعيا ولذات له ان يركل في ذلك وفيما شانه من شأ
ويجزله مني اراد ويجريه اذ الحجب واختار ويستبد له كبا بعد ذلك
اذنا شرعيا وانفذ عليها من انما تارخ لدا فـ ~~ل~~ فان وكله